

## لائحة الشؤون الاجتماعية والتضامن

يعبر المؤتمر عن اعتزازهم بالإنجازات والمكاسب التي تحققت لتونس في المجال الاجتماعي منذ التغيير، وبأهمية ما تحقّق في مجال النهوض بالمناطق الضعيفة وتعزيز الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية بفضل الخصال الإنسانية لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي وحرصه على تحقيق شمولية التنمية وضمان تكافؤ الفرص بين الجميع.

كما يشيدون بالمكاسب الحاصلة على مستوى التشغيل والحماية الاجتماعية والصحة والسكن والتحويلات الاجتماعية، وكذلك في مجال تحسين الأجور وظروف العمل في إطار التكامل والتلازم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية والحوار والتشاور بما وطّد مناخ السلم الاجتماعية وساعد على تواصل مسيرة التنمية والتقدّم.

يعتبر المؤتمر أن دقة الأوضاع العالمية الاقتصادية وما تطرحه من تحديات ومخاطر من جراء الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات والمواد الأولية والحبوب في السوق العالمية تؤكّد صواب خيارات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي ومبادرته بالدعوة إلى إحداث الصندوق العالمي للتضامن لتفادي الآثار السلبية التي قد تنجم ببعض البلدان جراء تلك الأوضاع، وتبرز من جديد الدور التونسي على الساحة الدولية وأهمية مقترح سيادة الرئيس في هذا السياق بتخصيص دولار واحد عن كل برمّيل نطف لتمويل الصندوق العالمي للتضامن لمساعدة الدول الأكثر فقرا على مجابهة الصعوبات الطارئة والناشئة عن تلك الأوضاع وتفادي المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي والسلم والاستقرار في العالم.

يدعو المؤتمر إلى مزيد العمل وتعبئة الطاقات والجهود على الصعيد الوطني لرفع التحديات المطروحة بما يحافظ على سلامة مسار

التنمية ويوازن بين مقتضيات النجاعة الاقتصادية وتوطيد مقومات التقدم الاجتماعي.

يكبر المؤتمر الحسّ الإنساني النبيل لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي وما أنجزه منذ التحول لإذكاء جذوة التضامن والتكافل في المجتمع وتفعيلها عبر عديد البرامج والآليات الهادفة للارتقاء بأوضاع المناطق والفئات الضعيفة ودعم فرص التشغيل وإعداد طالبيه للاندماج في دورة الإنتاج تأمينا لتكافؤ الفرص وتحقيقا لشمولية التنمية وإقامة المجتمع العادل والمتوازن.

يتمنّى المؤتمر ما قام به صندوق التضامن الوطني في مجال النهوض بالمناطق الضعيفة وتمكينها من المرافق الأساسية اللازمة بما قلص الفوارق بين الجهات والفئات ودعم مقومات التنمية بهذه المناطق وعزز أسباب الكرامة لمتساكنيها.

كما يشيد بإنجازات البرنامج الرئاسي للنهوض بالأحياء الشعبية، والبرنامج الرئاسي لتشغيل أبناء العائلات المعوزة، والنهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والخروج بها من دائرة المساعدة إلى دائرة الإدماج وفق الأهداف التي رسمها البرنامج الرئاسي لتونس الغد.

يشيد المؤتمر بما أنجزه البنك التونسي للتضامن ونظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات والصندوق الوطني للتشغيل في مجال إحداث المشاريع الصغرى وموارد الرزق وتأهيل وتكوين طالبي الشغل وإدماجهم في دورة الإنتاج. ويوصي المؤتمر بتعهّد مختلف هذه الآليات وبرامجها بالتقويم والتصويب خدمة للأغراض التي أحدثت من أجلها وضمانا لنجاعة تدخلاتها.

يسجّل المؤتمر ما تحظى به الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية من رعاية فائقة من لدن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وما وضعه من تشريعات وآليات وبرامج للإحاطة بهذه الفئات ومساعدتها على

الاندماج في المجتمع تكريسا لقيم المواطنة ولحقوق الإنسان في مفهومها الشامل ويثمن المقاربة المعتمدة في معالجة الوضعيات المختلفة لذوي الاحتياجات الخصوصية والتي أولت الأسرة دورا مركزيا في رعاية أفرادها في حالات الإعاقة والعجز والشيخوخة وفي حالات عدم الاستقرار المهني وعدم التكيف الاجتماعي.

يؤكد المؤتمر أهمية تطوير العمل الوقائي في هذه المجالات وتوجيه الجهود نحو تشخيص ومعالجة العوامل المهددة لسلامة الأسرة والطفولة والمجتمع. كما يؤكد أهمية دعم أعمال التأهيل والتكوين لفائدة الأفراد القادرين على العمل في العائلات المحتاجة وفتح المزيد من فرص الشغل وموارد الرزق أمامهم وضمان التحيين المتواصل لقائمة المنتفعين ببرامج المساعدة قصد مزيد تصويبها للفئات المستحقة.

يوصي المؤتمر بدعم برامج الإحاطة بالعائلات الضعيفة لوقايتها من التفكك ومساعدتها على النهوض بوظائفها تجاه أفرادها المسنين والمعاقين والأطفال المهددين بعدم التكيف الاجتماعي أو الانحراف.

يؤكد المؤتمر أهمية تكثيف البحوث العلمية في مجال الوقاية من الإعاقة والكشف المبكر عنها، ودعم تكوين الأطباء المختصين في هذه المجالات وتعزيز تجهيز المستشفيات بآلات ووسائل التشخيص والاستقصاء الحديثة. ويدعو إلى العمل على الاستفادة القصوى من مواطن التكوين المخصصة للمعوقين بالمراكز العمومية للتكوين المهني، وتكثيف الجهود في مجال التكوين المستجيب لحاجيات الاقتصاد وفي مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلوماتية والاتصال بما يدعم فرص إدماج المعاقين ويمكّنهم من النفاذ الرقمي تجسيما لمبدأ تكافؤ الفرص.

وعلى مستوى مزيد الإحاطة بالمسنين، يدعو المؤتمر إلى دعم برامج رعاية المسنين المعوزين والفاقدين للسند، ومساعدة الأسرة على التكفل بهم من خلال تقريب الخدمات الاجتماعية ودعم الحوافز لفائدتها.

كما يدعو إلى التقدّم في خدمات الاستشفاء بالبيت وفي تكوين المختصّين في طب الشيخوخة وإحداث وحدات خاصة بها بالمستشفيات.

يؤكد المؤتمر أهمية دعم حماية الأطفال الجانحين والمسرحين من السجون وحالات عدم التكيف الاجتماعي وتقريب خدمات المساعدة منها، وضرورة تطوير دور الجمعيات في هذه المجالات ومزيد التقدّم به ليرتقي من مرتبة المعاوضة إلى الشراكة باعتماد عقود برامج للتدخل لفائدة مختلف الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية. ويوصي المؤتمر بمواصلة رصد واقع مختلف هذه الفئات وتكثيف الدراسات والبحوث العلمية لرصد تعميق المعرفة بمختلف الظواهر الاجتماعية المستجدة وانعكاساتها على المجتمع وسبل الوقاية منها ومعالجتها.

يثمّن المؤتمر إنجازات البرنامج الوطني لتعليم الكبار واستقطابه لنسبة هامة من النساء والشباب بما ساهم في إشاعة ثقافة التعلّم مدى الحياة وضمان حق التعلّم لكافة التونسيين والتونسيات من مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية. ويوصي بمزيد تفعيل الشراكة مع المجتمع المدني ومع المؤسسات الاقتصادية لتقليص ظاهرة الأمية في أوساط العمل.

يوصي المؤتمر بفتح الآفاق أمام المتحررين من الأمية وخاصة الشباب منهم بتمكينهم من دورات تدريبية تؤهلهم للانخراط فيما بعد في منظومة التكوين والتدريب المهني وتفتح أمامهم أبواب الاندماج في الحياة الاقتصادية.

يثمّن المؤتمر توجهات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وخياراته الرائدة في ميدان التحويلات الاجتماعية ويوصي المؤتمر بالعمل على دعم التنسيق بين البرامج والتدخلات الاجتماعية المختلفة ضمانا لحسن توظيفها وتعهد مقاييس الاحتياج بالتحيين المستمر ضمانا لنجاح سياسة تصويب التدخلات الاجتماعية والعمل على مراجعة قوائم المنتفعين دوريا بما يساعد على حسن توظيف المساعدات.

واعتباراً لأهمية نفقات التعويض في التحويلات الاجتماعية وما تمثله عن عبء على ميزانية الدولة والمجموعة الوطنية فإن المؤتمر، إذ يوصي بالمحافظة على صندوق التعويض كآلية تدخّل وحماية الطاقة الشرائية للفئات الهشة، فإنه يؤكّد ضرورة دعم جهود الرفع في الإنتاج الوطني خاصة في مواد الاستهلاك الأساسية، ويكبر في هذا الخصوص القرارات الرئاسية الرائدة لمزيد تشجيع هذا الإنتاج وخاصة في مجال الحبوب.

كما يوصي بتشريك المواطن في السيطرة على نفقات التعويض عن طريق تعميق وعيه بالتحديات المطروحة وترشيد سلوكه الاستهلاكي قصد التحكم في الكلفة، والتأكيد على دور الجمعيات في هذا المجال.

ويؤكّد المؤتمر على مواصلة تصويب الدعم إلى الفئات المستحقة ومحدودة الدخل، ومواصلة الإصلاحات النوعية التي اعتمدت خلال السنوات الأخيرة والتأكد من استعمال المواد المدعمة للغايات التي خصصت لها.

يعرب المؤتمر عن أهمية دعم الآليات الموضوعية لتحقيق الإدماج الاقتصادي لفائدة المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية وحفزهم على المبادرة وبعث موارد الرزق، وتنشيط هياكل المجتمع المدني، بما يساعد القادرين على العمل من بين هذه الفئات على بعث مشاريع إنتاجية وموارد رزق تكفل لهم الدّخل وترفع عنهم الاحتياج.

يعرب المؤتمر عن إكباره للمكانة المركزية التي أولاها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي لموضوع التشغيل وعن تقديره للاهتمام البارز الذي يوليه للبعد الجهوي والمحلي في سياسة التشغيل عن طريق ما أقرّه من برامج بالمعتمديات ذات الأولوية والتدخلات التي أنجزت في إطار الصندوق الوطني للتشغيل والبنك التونسي للتضامن ومختلف الآليات الأخرى للتأهيل والإدماج وبعث المشاريع.

وإذ يقدر المؤتمر ما كان لهذه السياسات والبرامج من أثر في رفع نسق التشغيل فإنه، وإزاء الارتفاع المتواصل في عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي والحاجيات التي يتطلبها إنجاز المشاريع الكبرى خلال الفترة القادمة، يوصي بمواصلة تحسين مناخ الأعمال ومحيط المؤسسات بما في ذلك ملاءمة التشريعات لحاجة تطور المؤسسات بما يعزز حجم الاستثمار الخاص، ويجلب لبلادنا المزيد من الاستثمارات الخارجية.

يوصي المؤتمر بالعمل على إعطاء دفع أكبر للمشاريع المجددة وللقطاعات ذات المحتوى التكنولوجي المتطور القادرة على استيعاب حاملي الشهادات العليا وبمواصلة العمل في اتجاه تطوير قطاع التكنولوجيات الحديثة وأنشطة الاقتصاد اللامادي ودفع تصدير الخدمات في القطاعات الواعدة مثل الخدمات الصحية والهندسية ومكاتب الدراسات وخدمات الاتصال والمعلومات والخدمات المالية وفي مجال التعليم العالي الخاص وغيرها.

يؤكد المؤتمر أهمية رفع أداء جهاز التكوين المهني على المستوى الكمي والنوعي وتعزيز انفتاحه على محيطه الاقتصادي والاجتماعي بما يستجيب للحاجيات المرتقبة للمشاريع الكبرى وحاجات الاقتصاد عموما ويضمن للمتكوّنين حظوظا أوفر للعمل عند التخرّج.

ويثمن المؤتمر العناية المتواصلة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويدعو المؤتمر إلى مزيد تشخيص واقع الأنشطة غير المنظمة والتعمّق في دراستها وإرساء استراتيجيات متكاملة تضمن التشجيع على اندماجها في نسيج الإنتاج الوطني.

كما يوصي بمواصلة رصد الآفاق الكبيرة التي يتيحها الوضع الديمغرافي والاقتصادي ببلدان الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القادمة في مجال توظيف الكفاءات واليد العاملة المختصة وبالاستعداد لذلك على مستوى تكوين هذه الكفاءات والاختصاصات ولا سيما على مستوى حلق اللغات والانسجام مع المقاييس العلمية.

يؤكد المؤتمر ضرورة تعهّد آليات التشغيل والإدماج بالتقويم المتواصل باتجاه تحقيق المزيد من التكامل بينها وتحسين تصويبها ورفع نجاعتها بما يستجيب للحاجيات الحقيقية للمؤسسات ويضمن حظوظاً أوفر للاندماج بالنسبة للمنتفعين. كما يوصي بمزيد تطوير آليات التنمية الجهوية والمحلية وربطها بالتشغيل وإقرار خطة متكاملة لدعم قدرات المناطق الداخلية والمعتمديات ذات الأولوية من أجل تطوير بنيتها الانتاجية وربطها بالأسواق الواعدة ووضع الإجراءات والسياسات المشجعة على اكتساح هذه الأسواق باعتبار السوق قاطرة للتنمية. كما يدعو إلى استغلال كل مكامن التشغيل المتوفرة داخل مختلف الجهات والقطاعات من أجل دعم مردود النمو على التشغيل وتكثيف استغلال الإمكانيات المتاحة في توفير فرص العمل.

يكبر المؤتمر سياسة التشاور والحوار التي اعتمدها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي منهجا للنهوض بالعلاقات المهنية وتوطيد الثقة بين أطراف الإنتاج والمنظمات المهنية بما عزز المكاسب ووطّد أركان الاستقرار الاجتماعي والنماء الاقتصادي.

يقدر المؤتمر الإرادة الثابتة لسيادة الرئيس لترسيخ السياسة التعاقدية وحرصه الدائم على تحسين القدرة الشرائية للمواطن، في إطار مقاربة توفق بين النهوض بالمكاسب الاجتماعية من جهة وضمان سلامة مسار المؤسسة وقدرتها على مواجهة التحديات من جهة أخرى. كما يحيي المؤتمر حرص الرئيس على انتظام دورات التفاوض الاجتماعي بما حقق تحسّناً متواصلًا في الأجور وظروف العمل برغم ما اكتنف الظرف الاقتصادي العالمي من صعوبات وما تواجهه المؤسسة من تحديات.

يثمّن المؤتمر ما تحقق في مجال تطوير تشريع الشغل وخاصة في ميدان حماية الأطفال في مجال العمل، وعدم التمييز بين الجنسين في الشغل، والتشغيل والحماية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المعوقين، والتدريب والتكوين المهني، وتعزيز الإحاطة بالمؤسسات التي تشكو

صعوبات وبالعمّال المسرّحين لأسباب اقتصادية ودعم حماية العامل من الأخطار المهنية وتطوير البرامج الاجتماعية والترفيهية لفائدة العمّال على مستوى المؤسسة.

ويوصي المؤتمر بمواصلة دعم سياسة الحوار الاجتماعي والسياسة التعاقدية كما يوصي بمواصلة اللقاءات والتشاور مع الأطراف الاجتماعية حول القضايا الأساسية للبلاد مثل التشغيل والإنتاجية والإصلاحات الاجتماعية بما يوطد أركان الوفاق والتفاهم بين الأطراف.

يؤكد المؤتمر دور التجمع وهيكله القاعدية، وخاصة الشعب المهنية في إشاعة مناخ التفاهم وترسيخ قيم العمل والبذل وتعميق الشعور بالرهانات والتحديات.

ويوصي بتعزيز جهود التكوين المستمر لفائدة العمال والعمل على مزيد توجيهه للحاجيات الحقيقية للمؤسسة وللتحديات المطروحة عليها بما يمكنهم من رفع مؤهلاتهم ويدعم لديهم روح المبادرة والابتكار ويعزّز قدرتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية وعلى مزيد الإنتاج والإنتاجية.

يعرب المؤتمر عن إكباره للإنجازات الرائدة التي تحققت في مجال التغطية الاجتماعية منذ التحوّل، بما ينسجم مع الهدف الذي رسمه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في برنامجه لتونس الغد، وهو الارتقاء بنسبة التغطية إلى 95% في آخر سنة 2009، مما يساعد على تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية في الأمد القريب.

يثمّن المؤتمر ما تمّ إقراره من تشريعات وبرامج لسحب التغطية على محدودتي الدّخل والفئات الهشة في المجتمع وفق أنظمة تناسب وضعياتهم.

كما يكبر الإصلاحات الأساسية لأنظمة الضمان الاجتماعي، والحس الاستشراقي الذي يميّز منهجية التعاطي مع التحولات الديمغرافية

والاجتماعية وانعكاساتها المرتقبة على نفقات الصناديق والتوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة في مجال التغطية الصحية وأنظمة التقاعد. ويعرب المؤتمر عن ارتياحه لانطلاق المنظومة الجديدة للتأمين على المرض ويؤكد أهمية ضمان الجودة والسرعة اللازمة في تقديم الخدمات للمضمونين وفي التعامل مع مسدي الخدمات باعتبار أهميتها في نجاح هذا الإصلاح.

ويوصي المؤتمر بمواصلة العمل من أجل تحقيق شمولية التغطية، وخاصة بتأمين الانخراط الفعلي لكافة الأصناف التي شملها القانون.

يؤكد المؤتمر مواصلة تجسيم الاستراتيجية التي انتهجتها الدولة لإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي، بما يؤمن مردوديتها الأفضل على المنخرطين، ويحافظ على توازناتها المالية وديمومتها.

يعرب المؤتمر عن اعتزازه بالإنجازات والمكاسب التي تحققت في مجال الصحة بفضل صواب الخيارات وما يحظى به هذا القطاع من أهمية فائقة لدى سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وإيمانه الراسخ بأن الصحة عماد الحق في الحياة وعامل أساسي لتحقيق النقلة النوعية في جودة عيش المواطن والحفاظ على طاقته الإنتاجية.

يؤكد المؤتمر أن تطوّر المجتمع وتطلعه لتأمين مستوى أرقى من الخدمات ورعاية طبية أشمل يتطلبان تعزيز العمل الوقائي باعتباره من شروط سلامة المجتمع ويوصي المؤتمر بمزيد تطوير سياسة التنقيف الصحي بهدف ترشيد السلوك الفردي والجماعي وتربية الأجيال الجديدة على السلوك الصحي السليم.

ويؤكد ضرورة دعم الجهود لتأهيل القطاع العمومي للصحة من أجل الرفع من جودة خدماته وتعزيز دوره المرجعي في مجال تكوين الإطارات والوقاية والعلاج والبحث العلمي.

كما يوصي بإحكام التكامل بين القطاعين العمومي والخاص في إطار بناء منظومة صحية وطنية ناجزة، تضمن الاستفادة القصوى من الوسائل والإمكانات المتاحة.

ويكبر المؤتمر الإجراءات الجديدة والحوافز والتشجيعات التي أقرها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي لدعم طبّ الاختصاص وخاصة بالجهات الداخلية للبلاد والمناطق ذات الأولوية. ويدعو المؤتمر إلى مواصلة تجربة القوافل الصحية التي دأب التجمّع على تنظيمها والتي أسدت خدمات جليلة للمناطق الضعيفة.

يؤكد المؤتمر أهمية دور مؤسسات الخطّ الأمامي للصحة والرفع من مردوديته وخاصة المستشفيات المحلية ومراكز الصحة الأساسية حتى تتعهد بنسبة أكبر من أعمال الوقاية والعلاج وتخفّف بذلك الاكتظاظ على المؤسسات الكبرى.

يسجّل المؤتمر المجهود الكبير الذي بذل في مجال تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية بما عزّز قدرة النظام الصحي والاستشفائي على النهوض بالمهمات الموكولة إليه وساهم في توزيع أفضل للإطارات الطبية على الجهات وفي النهوض بالطب المتقدّم.

يدعو المؤتمر إلى إيلاء مزيد من العناية إلى الصحة النفسية بما في ذلك الصحة النفسية للأطفال، ومواصلة العمل لرفع أداء مصالح الطب الاستعجالي وتنظيم مسالكه ودعم تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية المتخصصة في المجال.

يعتبر المؤتمر أنّ تغيّر تركيبة الهرم السكاني باتجاه ارتفاع نسبة المسنين وارتفاع مؤمل الحياة عند الولادة يطرحان تحديات جديدة على القطاع الصحي وقطاع التأمين على المرض بالنظر إلى ارتفاع المتطلبات الصحية لهذه الشريحة. ويؤكد أهمية تكوين الإطارات المختصة في طب الشيخوخة والاستعداد الأمثل لمواجهة أمراض الشيخوخة والأمراض

المزمّنة على مستوى المصالح الصحية والاستشفائية وأنظمة التأمين على المرض.

ويوصي المؤتمر بمزيد مساهمة سائر الشركاء بقطاع الصحة وخاصة الجمعيات والمنظمات للنهوض ببعض جوانب الرعاية الصحية وبرامج الوقاية والتوعية والتثقيف الصحي في مجالات هامة مثل التبرّع بالأعضاء والإقلاع عن التدخين والتغذية السليمة والعناية النفسية بالمرضى والصحة الإنجابية وترشيد السلوك الفردي والجماعي.

يشيد المؤتمر بالإنجازات الرائدة التي تحققت في قطاع السكن بفضل ما أقرّه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من حوافز وتشجيعات ومن برامج وآليات لتوفير المسكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتمكين المواطنين بمختلف أصنافهم من الارتقاء إلى ملكية المسكن حتى بلغت نسبة المالكين لمساكنهم ما يقرب من 80% من السكان، وتحسّنت نسبة الرفاه داخل المسكن، وتقلّصت نسبة المساكن البدائية.

ويكبر المؤتمر ما اتخذته سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من إجراءات لدعم السكن الاجتماعي وتيسير اقتنائه والتي من أهمها توسيع مجال تدخّل صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء ليشمل الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط ويوصي بمزيد العمل على توفير الأراضي الصالحة للبناء واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكوين مدخرات عقارية وإيجاد الصيغ المناسبة لتمويلها ومزيد تشخيص أراض دولية لتهيئتها وتخصيصها للسكن الاجتماعي والاقتصادي.

يؤكّد المؤتمر على أهمية مسايرة التطورات التي يشهدها العالم على مستوى البناء المقتصد في الطاقة والعمارة المستديمة عبر الاستفادة من مصادر الطاقة الطبيعية الجديدة والمتجددة وصولاً إلى إقامة أحياء وقرى مستديمة.

ويدعو المؤتمر إلى تفعيل الإجراءات والحوافز المالية لمزيد التشجيع على تمويل وإنتاج المساكن والضغط على الكلفة وتشجيع البناء العمودي بما يكفل الحد من الاستهلاك المفرط للأراضي الفلاحية.

يشيد المؤتمر بالعناية الخاصة والمتواصلة التي يحظى بها التونسيون بالخارج من قبل سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وما أقره من إجراءات وبرامج لدعم الإحاطة بهم ومتابعة أوضاعهم ومشاكلهم وتمتين صلتهم بالوطن باعتبارهم جسرا حضاريا للتواصل بين تونس وبلدان إقامتهم.

ويوصي بمواصلة العمل من أجل حماية مصالح التونسيين بالخارج والدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم وخاصة عند مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع بلدان الإقامة في مجال العمل والضمان الاجتماعي،

كما يوصي بدعم العناية بالمرأة والأسرة المهاجرة بتنويع وإثراء الأنشطة الموجهة إليها، والعمل على تأهيل فضاءات الأسرة ودعمها بالعناصر الكفأة في المجالات الاجتماعية والقانونية بما يعزز خلايا الإنصات والإرشاد بهذه الفضاءات.

ويؤكد ضرورة تطوير آليات التواصل مع الأجيال الجديدة التي يتزايد وزنها بما يحافظ على الهوية ويوطد صلاتهم بالوطن، ودعم برامج تعليم اللغة العربية والحضارة التونسية وتحديث الوسائل البيداغوجية المعتمدة ومزيد التعريف ببرنامج تعليم اللغة العربية لأبناء التونسيين بالخارج خلال عودتهم للعطلة الصيفية بهدف مزيد استقطاب الدارسين وتأمين النجاعة اللازمة لهذا البرنامج، وبتكثيف التواصل مع النخب التونسية بالخارج ومع الكفاءات العلمية وتوطيد جسور التواصل بينهم وبين نظرائهم بتونس.

ويدعو المؤتمر إلى مزيد توطيد العلاقة مع رجال الأعمال التونسيين بالخارج ومع التجار والمستثمرين وتكثيف اللقاءات معهم

لحفزهم على مزيد الاستثمار بتونس وتفعيل إسهامهم في المجهود التنموي للبلاد، والعمل على تسهيل علاقاتهم بالإدارة وتعريفهم بالفرص والإمكانيات المتاحة لهم في مختلف المجالات.